أكد في أمسية رمضانية عقدها نادي دبي للصحافة أن المنطقة العربية بأسرها فوجئت بحجم الأزمة

رئيس اتحاد المصارف العربية: حجم المشاريع المنجزة في دبي خلال السنوات العشر الماضية يوازي ما أنجزه الخليج في خمسين عاماً

- بنك البركة الإسلامي سيدخل سورية قريباً برأسمال 100 مليون دولار لتنضم إلى تونس والأردن والسعودية والسودان ولبنان ومصر وباكستان والبحرين
- اقتصاد الوطن العربي يحتاج لمؤسسات استثمارية كبرى للنهوض بمقوماته ودعم نمائه.. وتطبيق مفهوم الصيرفة الإسلامية يمنح القوة للأنظمة البنكية

عدنان يوسف متحدثا عن الأزمة خلال الأمسية

.. وفي لقطة تذكارية مع بعض المشاركين في الأمسية ومسؤولي نادي دبي للصحافة

عقد نادي دبي للصحافة بالتعاون مع مجموعة البركة المصرفية أمسية رمضانية امس الاول استضاف فيها رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، بحضور مجموعة من وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية وعدد من الخبراء والمختصين.

وشهدت الأمسية الرمضانية التي أدارها الإعلامي مروان الحل نقاشا مفتوحا حول دور البنوك العربية في إنعاش اقتصاد المنطقة العربية في ظل انعكاسات الاضطراب المالي العالمي، وأثارت العديد من التساؤلات المهمة حول الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وحول آخر التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي بالتركيز على دور البنوك الإسلامية والمفهوم الصيرفي الإسلامي.

وأعرب عدنان يوسف عن تقديره للدور الذي يضطلع به نادي دبي للصحافة كمنصة حوارية تسهم في ربط وسائل الإعلام بقضايا الساعة من خلال العديد من المبادرات والمؤتمرات والندوات، وبمشاركة كبار المسؤولين والخبراء من الوطن العربي والعالم، كما أشاد باستضافة مجموعة البركة المصرفية للأمسية الرمضانية التي سلطت الضوء على الدور الحيوي للبنوك العربية في التعامل مع المشهد الاقتصادي الحالي وخلال السنتين المقبلتين.

وفي إجابة عن سؤال طرحه مدير الجلسة حول رؤية رئيس الاتحاد لموقع البنوك والفعاليات الاقتصادية من الأزمة المالية، وما إذا كانت تقترب من بدايتها أم نهايتها؟ أشار يوسف إلى أنه يعتقد أن العالم في طريقه للخروج من المرحلة الصعبة لعنق الزجاجة، مؤكدا أهمية دور الحكومات في توفير الحلول ودعم المبادرات الاقتصادية، ولافتا إلى أن جزءا كبيرا من التعثرات المالية للعام الحالي قد تم حله فعلا.

كما أشاد يوسف بما وصفه بالخطوة السباقة التي قام به البنك المركزي الإماراتي في وقت مبكر عبر بضخ 70 مليار درهم في القطاع المالي لتغطية أي نقص في السيولة وتحسبا لأي أزمات قد تنتج بسبب الأزمة المالية العالمية. وقال ان على الحكومات أن تفكر باتخاذ جملة من الإجراءات والحلول لتفادي أي تراجع اقتصادي محتمل في العامين المقبلين 2010 و2011.

وقال يوسف: «تعلمنا من الأزمة المالية درسا بالغ الأهمية أكد أن أي تغييرات تحدث في الاقتصاد الأميركي من شأنها أن تؤثر على كل اقتصادات العالم، ما يعني أن الاقتصاد العالمي بات متواصلا، كما أكدت تجربة الأزمة أن على دول العالم الغنية الاستماع إلى الخطط والرؤى الاقتصادية لدول العام النامية والتي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير ومحوري على مسيرة الاقتصاد العالمي».

ورأى رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف وهو الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية أن المنطقة العربية بأسرها فوجئت بحجم الأزمة، وإن كانت بعض الجهات قد توقعت حدوث أزمة قبل وقت قريب، إلا أنها لم تتخيل حجمها وتبعاتها، لذلك لا يمكن إلقاء اللوم على أي مؤسسة اقتصادية عربية باعتبار أننا لسنا سببا في صناعة الأزمة وإنما تأثرنا سلبا بها كباقي أجزاء العالم.

كما لفت يوسف إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وهي أن مجموع الأرباح والميزانيات المعلنة للبنوك الخليجية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي تشير إلى نمو في الميزانيات والودائع.

وفي رده على سؤال حول انسحاب بعض رؤوس الأموال والاستثمارات من الإمارات قال: «إن المشكلة لم تكن في سوق دولة الإمارات وإنما ما حدث كان نتيجة الخسائر أو التعثرات التي منيت بها تلك الشركات في استثماراتها الخارجية جراء الأزمة المالية العالمية، ومازال سوق الإمارات يحتفظ بجميع مقومات جذب الاستثمارات في مختلف المجالات، وأتوقع أن يكون شركاء الوطن العربي خلال السنوات العشر المقبلة من الشرق وليس من الغرب فقط، مشيرا إلى عدم وجود أسواق جاهزة بالكامل لاستيعاب الاحتياطات الاستثمارية الموجودة لدى بعض الدول حتى في أسواق الدول الكبرى».

وأكد يوسف أهمية تطبيق مفهوم الصيرفة الإسلامية في منح القوة للأنظمة البنكية، وقال ان اقتصاد الوطن العربي يحتاج إلى مؤسسات استثمارية كبرى للنهوض بمقوماته ودعم نمائه وازدهاره.

وفي الختام كشف يوسف عن أن بنك البركة الإسلامي سيدخل قريبا إلى السوق السوري برأسمال قيمته 100 مليون دولار، لينضم إلى سلسلة من الدول التي يعمل بها مثل تونس والأردن والسعودية والسودان ولبنان ومصر وباكستان والبحرين.

عتبة الـ 60 دولاراً للبرميل تؤمن فائضاً لموازنات دول المنظمة

دول الخليج تؤيد الحفاظ على مستوى إنتاج «أوبيك» بعد تحسن أسعار النفط

- الحرمي: إذا خفّضت المنظمة إنتاجها فسيؤثر ذلك على النهوض الاقتصادي العالمي
- بوخضور: دول الخليج تحترم رأي الدول الأخرى في حصصها الإنتاجية

حجاج بوخضور

كمال الحرمي

مقر منظمة أوبيك في ڤيينا

أ.ف.پ: قال محللون ان الدول العربية الخليجية ستمارس ضغوطا خلال اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) الاربعاء في ڤيينا للحفاظ على سقف الانتاج النفطي بسبب تحسن أسعار الذهب الأسود.

لكن السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر ستدعو الى احترام أفضل للحصص التي حددت في ديسمبر لخفض الانتاج الزائد بحسب الخبراء النفطيين.

وقال المحلل النفطي الكويتي كمال الحرمي «ستعطي (الدول) الأولوية للحفاظ على سقف انتاجها النفطي. جميع الدول المنتجة راضية عن سقف الانتاج الحالي ولم تكن تتوقع ان ترتفع الأسعار مجددا بهذه السرعة».

وكانت أسعار النفط بلغت في يوليو 2008 مستوى تاريخيا بلغ 147 دولارا للبرميل قبل ان تتراجع الى 32 دولارا في ديسمبر بسبب انخفاض الطلب على النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية. لكن أسعار النفط ارتفعت بمقدار الضعف منذ بداية السنة ووصلت الاسبوع الماضي الى 75 دولارا لأول مرة منذ 10 اشهر.

وفي اغسطس اعلن وزير النفط الشيخ احمد العبدالله ان أوبيك ستحافظ على سقف الانتاج بسبب أسعار النفط المرضية. واضاف انه يأمل في ان يبقى سعر برميل النفط على «ما بين 70 و80 دولارا».

ويعتبر المحللون ان الاجتماع المقبل للكارتل الذي ينتج 40٪ من الانتاج النفطي العالمي سيبقي على سقف الانتاج المحدد بـ 24,84 مليون برميل يوميا.

وفي تقريره الاقتصادي الاخير الذي نشر في أغسطس رأى بنك سامبا السعودي انه سيكون لأوبيك مناورة محدودة لزيادة الانتاج من دون التأثير على الاسعار خصوصا خلال النصف الاول من العام 2010.

من جهته يرى الحرمي انه في حال خفضت أوبيك انتاجها «فان ذلك سيؤثر جديا على النهوض الاقتصادي العالمي». وبعد تراجع اسعار النفط يتوقع معظم خبراء الاقتصاد ان تسجل موازنة الدول الخليجية النفطية عجزا لاول مرة منذ العام 2002.

ويراهن الخبراء على ان تسجل موازنة هذه الدول فائضا اذا بقي سعر برميل النفط فوق عتبة الستين دولارا. والتحدي الاخر الذي تواجهه أوبيك هو احترام اعضاء الكارتل لحصص الانتاج.

وقال خبير الاقتصاد الكويتي حجاج بوخضر «اعتقد ان دول الخليج تريد ان تحترم الدول الاخرى الاعضاء في حصصها الانتاجية وان تثبت سعر برميل النفط بسبعين دولارا».

والشتاء الماضي قررت أوبيك خفضا كبيرا لانتاجها بلغ 4,2 ملايين برميل يوميا للجم هبوط الاسعار.

وبحسب الدراسة التي أجراها مصرف سامبا فان احترام حصص الانتاج كان في يونيو بنسبة 72٪، واتهمت ايران، انغولا وڤنزويلا بزيادة حصص انتاجها.

أما شركة «جدوى للاستثمار» السعودية للخدمات المالية فتقول ان أوبيك لن تتمكن من زيادة انتاجها قبل العام 2010.

وجاء في تقرير للشركة ان «2010 سيشهد زيادة في الطلب وستعمد أوبيك الى زيادة انتاجها» معتبرة ان الانتاج النفطي السعودي سيرتفع من 8,1 ملايين برميل يوميا حاليا الى 8,4 ملايين العام المقبل. واضاف الحرمي ان «أسعار النفط رهن بالاقتصاد العالمي. اعتقد ان انتاج أوبيك كما اسعار النفط سيبقى بالمستوى الحالي حتى النصف الثاني من العام المقبل في حال لم تطرأ تطورات استثنائية».

تحسن أسعار النفط العالمية يحتم تثبيت الإنتاج